

جامعة بابل / كلية التربية - صفى الدين الحلى
قسم التاريخ

المحاضرة السابعة والسبعون

محاضرات فى تاريخ العراق المعاصر

الدكتور سعد كاظم حسن

انتفاضة تشرين الثانى ١٩٥٢

١. مقدمات الانتفاضة

٢. المطالبة بتحرير ثروات العراق النفطية

تغيرت الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من مظاهر هذا التغيير نهوض الشعوب الآسيوية – الإفريقية ومكافحتها الاستعمار بمختلف إشكاليه ، وبرزت الحركة الوطنية في حركة قوية مؤثرة أخذت توجه الرأي العام باتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركة النفط الأجنبية ، بشكل تزداد فيه حصة الحكومة العراقية ، ويتسع مقدار الإنتاج من النفط الى الحد المناسب لقابلية إنتاج كل منطقة من مناطق الشركات (٥٥) . بحيث لا يقل مجموع ما يصدر عن أربعين مليون طن سنوياً ، وحصر امتيازات الشركات بالحقول المكتشفة ، وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات لتتصرف بها الحكومة ، او تمنح فيها امتيازات أخرى ، وتحسين أحوال العمال وتهيئة وسائل الراحة لهم .

لقد كانت الحركة الوطنية تدرك ان حركة انماء صناعة النفط في العراق تجري ببطء اذا ما قورنت بنظيراتها في اقطار الخليج العربي الاخرى فتقدم نائب الموصل محمد صديق شنشل من حزب الاستقلال بسؤال في المجلس النيابي الى رئيس الوزراء نوري السعيد في (١٨ آذار ١٩٥١) هذا نصه :

١. هل تفكر الحكومة العراقية بتأمين مشاريع النفط في العراق ؟

٢. هل يرى رئيس الوزراء طريقة اخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها واصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب اهم موارده وأعظم ثرواته ؟

ماطل رئيس الوزراء في الاجابة وظل يؤجلها ، مما دفع نواب المعارضة وعددهم (١٨) نائباً الى تقديم طلب الى المجلس النيابي في (٢٥ آذار ١٩٥١) لقيام الحكومة بسن (لائحة قانونية لتأمين شركات النفط) واستعرض الطلب الحالة الاقتصادية السيئة التي يمر بها العراق

واحتياجاته لزيادة واردات النفط من اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي وأوضح مخالفة الشركات نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ومن ذلك:

١. امتناعها عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الآبار والمؤسسات الموجودة التي بمقدورها زيادة طاقة الإنتاج إضعاف مضاعفة .

٢. أنها وقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل لان امتيازهما اقل استغلالا من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة.

٣. امتناعها على تسليم الحصة المستحقة على أساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز ، وإحجامها عن تدريب العراقيين في الخارج على الأعمال الفنية ، ولم تهئ خبيرا عراقياً واتحداً .

أثارة حملة المطالبة بتأمين النفط في العراق الأوساط الاستعمارية وحذرت الحكومتان البريطانية والأمريكية العراق من اتخاذ أية خطوة لتأمين النفط ، وسارعت الشركات للبدأ بالمفاوضات مع الحكومة العراقية وتم التوصل الى اتفاقية نفطية جديدة تضمنت الأسس التالية :

١. تكون حصة العراق ٥٠% من أرباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق .

٢. يكون الحد الأدنى لإنتاج النفط (٢٢) مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة الموصل سنوياً ، في سنة ١٩٥٤ وما بعدها . و(٨) ملايين من الأطنان من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوياً وذلك في أواخر سنة ١٩٥٥ وما بعدها .

٣. يكون الحد الأدنى لإيرادات العراق من النفط (٢٠) مليون دينار في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، و(٢٥) مليون دينار في سنتي ١٩٥٥ وما بعدها .

٤. وتضمنت البنود الأخرى إن الشركات تضمن للعراق بدون قيد أو شرط حدا ادني من الإيراد قدره (٥) ملايين من الدنانير في حالة

وجود قاهرة تضطر الشركات إلى وقف عملياتها ، ولمدة سنتين كما تضمنت تعيين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديري شركات النفط ، وإرسال (٥٠) طالب عراقياً للدراسة في الجامعات البريطانية سنوياً ، وإنشاء مدرسة في كركوك لتدريب العراقيين على اعمال النفط الفنية (٥٩) .

عُرضت الاتفاقية في مجلس الأمة ، ونوقشت في مجلس النواب يوم (١٤ شباط ١٩٥٢) بصورة مستعجلة و سطحية بناء على اقتراح رئيس الوزراء فقبلت بأغلبية (٨٩) صوت ومعارضة (٧) اصوات وتغيب (٤٠) نائباً عن الجلسة . وصادق عليها مجلس الأعيان في يوم (١٧ شباط) بأكثرية (١٧) صوت ضد صوت واحد .

أثار تصديق الاتفاقية في مجلس الأمة عاصفة قوية من المعارضة الجماهيرية تمثلت في المظاهرات والبيانات التي أصدرتها الحركة الوطنية أستنكاراً لهذه الاتفاقية التي وصفت بأنها استسلام جديد للامبريالية البريطانية لانها جاءت دون مستوى مطالب الشعب العراقي الذي يطمح الى تحديد ثرواته من قبضة الاحتكارات الأجنبية ، وإنها لا تعدو إن تكون قصاصة ورق أملت على الوزارة القائمة إملاء لخدع الشعب والحيلولة دون اندفاعه في العمل للنظر بحقوقه كاملة.

واتفقت أطراف الحركة الوطنية على إعلان الإضراب يوم (١٩ شباط) احتجاجاً على تشريع اتفاقيات النفط ، وطالبت بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات على أسس جديدة لأنه لايمثل مصالح الشعب . على الرغم من تحذير الحكومة المواطنين من الاشتراك في الإضراب، واتخاذ إجراءات أمنية مشددة ، يمكن اعتبار الإضراب ناجحاً في بغداد والمدن العراقية الأخرى ، ويرجع بخاصة إلى التعاضد والتكاتف بين أطراف الحركة الوطنية وقد أعقب الإضراب قيام الحكومة سلسلة من الاعتقالات ، وفصل عدد كبير من طلاب المدارس والكليات مما آل إلى توتر الوضع السياسي في العراق .